

تنظيم ندوة دولية في موضوع:

" تقييم مسلسل إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات العمومية بالمغرب "

(الثلاثاء والأربعاء 14 - 15 نونبر 2017)

الإطار العام للندوة:

تشكل مسألة تكافؤ الفرص بين المواطنين بصفة عامة، وبين النساء والرجال بصفة خاصة ركيزة أساسية من ركائز التنمية، وهي مسألة تصدرت ولا تزال اهتمام كثير من الباحثين والمحليلين الذين أخذوا على عاتقهم إلغاء مختلف مظاهر عدم المساواة بين الجنسين وكذا تقويم وإعادة بناء الأدوار المنوطة بكل جنس. وهكذا زخرت الساحة الفكرية والثقافية بفيض من الدراسات والأدبيات المرتكزة على مقارنة النوع الاجتماعي شكلت منذ ستينيات القرن الماضي حقلا خصبا للبحث الأكاديمي استأثر بجاذبية خاصة، بوصفه تخصصا متميزا في إطار العلوم الإنسانية أو الاجتماعية الحديثة.

وقد تبنت المؤسسات العالمية المهتمة بالتنمية مسألة نشر وتعميم ومأسسة مقارنة النوع. وفي مقدمة هذه المؤسسات منظمة الأمم المتحدة التي اعتمدت، ابتداء من مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة 1994 وبشكل واضح خلال مؤتمر المرأة في بكين 1995، تلك المقاربة كآلية عمل لتحقيق المساواة بين النساء والرجال، مما ساهم في إيجاد حركية لتسريع وثيرة التحولات المرتبطة بمعالجة القضايا النسائية في عدة دول، ومن ضمنها المغرب الذي انخرط بدوره في مسلسل النهوض بالنوع الاجتماعي " الجندرة " حيث تم الإعلان بشكل رسمي على إدماج مقارنة النوع في السياسات التنموية لمختلف القطاعات الوزارية، من خلال دورية الوزير الأول بتاريخ 8 مارس 2007. ليتأكد هذا الانخراط أكثر بدسرة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء من خلال الفصل 19 من الدستور المغربي لسنة 2011 الذي نص على إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

إن إدماج مقارنة النوع الاجتماعي يثير العديد من الأسئلة من أهمها: أي نموذج للمرأة المغربية تروم هذه المقاربة ترسيخه؟ وهل هو النموذج المناسب لتطلعات المجتمع المغربي ولمتطلبات التنمية؟ وهل يمكن صياغة نموذج عالمي لمقاربة النوع الاجتماعي يكون صالحا للتطبيق في جميع المجتمعات؟ أم يجب تفسير وتطبيق هذه المقاربة في كل مجتمع على حدة انطلاقا من الغوص في تجاربه التاريخية واستحضار خصوصياته الحضارية والثقافية؟ وما هو أثر عملية دسترة إدماج مقارنة النوع على موقع ومكانة المرأة داخل المنظومة القانونية المغربية؟ و إلى أي حد ستمكن هذه العملية من القضاء على مختلف أشكال التفاوت واللامساواة بين الجنسين؟

هذه الأسئلة وغيرها، والتي تستلزم من الباحثين والممارسين مقاربتها بقدر من الدقة والموضوعية والعمق، جديرة بأن تكون موضوع ندوة أكاديمية تشكل لحظة تفكير جماعي أو مناسبة علمية تتوخى تقييم مسلسل إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات العمومية بالمغرب، وذلك على أساس ثلاثة محاور يروم كل واحد منها معالجة الأسئلة والقضايا ذات الصلة بالموضوع، وهي:

المحور الأول: يستهدف تسليط الضوء على طبيعة وماهية مقارنة النوع الاجتماعي وتعميق النظر في الجوانب المتصلة بالسياق الذي جاءت في إطاره هذه المقاربة وكذا باهتماماتها ومجالاتها وأبعادها وتطوراتها الحديثة والمستقبلية.

المحور الثاني: يرصد القضايا والإشكالات المرتبطة بعملية إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في المنظومة القانونية المغربية على ضوء التجارب الدولية المختلفة التي تحيل إلى مضامين جديرة بالبحث والمقارنة، وذلك لإبراز عناصر التقارب واستخلاص مظاهر التمايز ومعرفة حدود الممكن والمستحيل في التجربة المغربية.

المحور الثالث: يهتم بتقييم حصيلة أعمال مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية المغربية ورصد تأثيراتها الحاصلة والمحتملة على الأفراد والمجتمع والدولة.

اللجنة العلمية والتنظيمية: حسن بوكي، جواد بوعرفة، خليل حماني، عبد القادر لشقر، عبد المجيد بوكير، صليحة بوعكاكة، علاوة هوام، سمير شعبان، محمد بنهال، أناس المشيشي، نور الدين جلال، عبد الحكيم الجداوي، محمد الامين، يوسف التبر، فتيحة التوزاني، لبنى بلمورد. جمال الخمار.

تنسيق الندوة: د. عبد القادر لشقر. د. عبد المجيد بوكير.

أجال مهمة: ترسل مقترحات وملخصات المشاركة في الندوة قبل 20 شتنبر 2017.

تبعث المشاركات النهائية قبل 20 أكتوبر 2017

يتم الإعلان عن لائحة المشاركين في الندوة بداية شهر نونبر 2017

يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني التالي: abdou.lachkar@gmail.com